

مستقبل الأغذية والزراعة الاتجاهات والتحديات

لمحة عامة

يكمن الغرض من هذا التقرير في زيادة فهم طبيعة التحديات التي تواجهها الآن نظم الزراعة والأغذية والتي ستواجهها خلال القرن الحادي والعشرين. وإن تحليله لخمسة عشر اتجاهاً من الاتجاهات العالمية يطرح أفكاراً عن المسائل التي هي على المحك وعملاً يلزم فعله. ومعظم الاتجاهات مترابطة فيما بينها ارتباطاً شديداً، ومشاركة، وتميّز مجموعة من ١٠ تحديات تعترض سبيل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع وجعل الزراعة مستدامة. وإن بقاء الأمور على حالها ليس خياراً. لذلك، ستكون هناك حاجة إلى إجراء تحولات كبرى في النظم الزراعية والاقتصادات الريفية وإدارة الموارد الطبيعية إذا أردنا تحقيق كامل إمكانات الأغذية والزراعة لضمان مستقبل آمن وسليم للناس كافة وللوكوب بأجمعه.

الاتجاهات

هناك عدد من الاتجاهات العالمية التي تؤثر في الأمن الغذائي والفقر وإجمالي استدامة النظم الغذائية والزراعة.

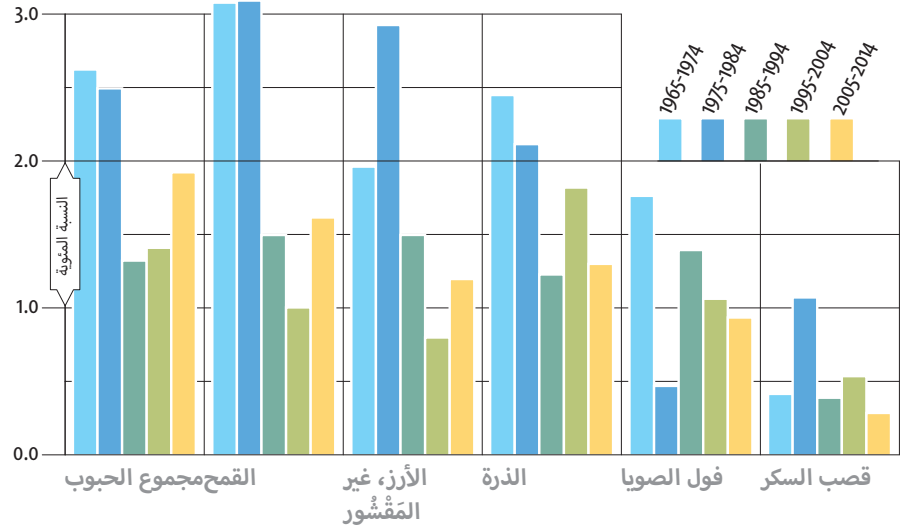
يتوقع أن يزداد عدد سكان العالم ليصل إلى قرابة 10 مليارات نسمة بحلول عام 2050، ممّا يعزز الطلب على المنتجات الزراعية - في ظل سيناريو نمو اقتصادي متواضع - بنحو 50 في المائة مقارنةً بعام 2013. ومن شأن نمو الدخل في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط أن يؤدي إلى إصرار وتيرة عملية تحول تتعلق بالنظام الغذائي باتجاه زيادة استهلاك اللحوم والفاكهة والخضار، قياساً إلى استهلاك الحبوب، ممّا يتطلب إجراء تحولات متناسبة في الإنتاج ويزيد من الضغط على الموارد الطبيعية.

يقود النمو الاقتصادي والديناميات السكانية التغيير الهيكلي للاقتصادات.

إن انخفاض حصة الزراعة من مجموع الإنتاج والعمالة يحدث بوتيرة مختلفة وي طرح تحديات مختلفة باختلاف الأقاليم. ورغم أن الاستثمارات الزراعية والابتكارات التكنولوجية تحفز في الوقت الحالي الإنتاجية، فإن نمو الغلات قد تباطأ ليلبغ معدلات منخفضة للغاية. ويطلق الفاقد والمهدر من الأغذية نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي، ومن شأن الحد منهما أن يقلل من الحاجة إلى زيادة الإنتاج. إلا أن تدهور الموارد الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي وانتشار الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود التي

أصبح بعضها يقاوم مضادات الميكروبات، كُلهما مسائل تعيق التعجيل اللازم بوتيرة نمو الإنتاجية (انظر الشكل 1). ويطال الفاقد والمهدر من الأغذية نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي، ومن شأن الحد منهما أن يقلل من الحاجة إلى زيادة الإنتاج. إلا أن تدهور الموارد الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي وانتشار الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود التي أصبح بعضها يقاوم مضادات الميكروبات، كُلهما مسائل تعيق التعجيل اللازم بوتيرة نمو الإنتاجية.

الشكل 1 متوسط المعدل السنوي للزيادة في غلات المحاصيل



ملاحظة: تستند الحسابات إلى إحصاءات الإنتاج الواردة في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة (تم تنزيلها في 20 سبتمبر/أيلول 2016). وقد تم تقدير معدلات النمو باستخدام تراجع المربعات الصغرى العادية للوغاريتم الطبيعي لغلات المحاصيل في الوقت المحدد وفي مدة ثابتة. وإن المجموعة السلعية "مجموع الحبوب" مستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة، وهي تشمل: القمح، والأرز (غير المَقَشُّور)، والشعير، والذرة، وشوفان الشيلبر، والدخن، والذرة الرفيعة، والحنطة السوداء، والكتنوب، والديجيتاريا المَغْتَرية، والقمح الصلب، وحشيشة الكناريا، إضافةً إلى الحبوب والحبوب المختلفة غير المحددة في مكان آخر.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2016. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة [الموقع الإلكتروني] (على العنوان التالي: <http://faostat.fao.org>). تم الاطلاع عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

يؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب في الأقاليم التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، ويهدد إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، والمخزونات السمكية ومصادر الأسماك.

من المحتمل أن تؤدي تلبية الطلبات المتزايدة على الزراعة بالاستعانة بالممارسات الزراعية الحالية إلى احتدام المنافسة على الموارد الطبيعية، وزيادة انبعاثات غازات الدفيئة، ومواصلة إزالة الغابات وتدهور الأراضي.

تسني الحد من الجوع والفقر المدقع على الصعيد العالمي منذ تسعينات القرن الماضي.

لكن لا يزال هناك حوالي 700 مليون شخص، يعيش معظمهم في المناطق الريفية، يعانون من الفقر المدقع اليوم. وعلاوة على ذلك، ورغم إحراز تقدم لا يمكن إنكاره في الحد من معدلات نقص التغذية وتحسين مستويات التغذية والصحة، يعاني قرابة 800 مليون شخص من الجوع المزمن ويعاني ملياران من الأشخاص من نقص المغذيات الدقيقة. وفي إطار سيناريو بقاء الأمور على حالها، وبدون جهود إضافية للترويج للتنمية التي تصب في مصلحة الفقراء، سيظل حوالي 653 مليون شخص يعانون من نقص التغذية في عام 2030. وحتى في المناطق التي تم فيها الحد من الفقر، لا يزال استفحال اللامساواة قائماً، وهو ما يعيق القضاء على الفقر.

لقد باتت أجزاء مهمة من النظم الغذائية أكثر كثافة من حيث استخدام رأس المال ومتكاملة عمودياً ومركزة بين يدي حفنة من الأشخاص.

يحدث ذلك ابتداءً من توفير المدخلات إلى توزيع الأغذية. ويعتبر صغار المنتجين وأفراد الأسر التي لا تملك أرضاً أول من يتكبّد الخسائر، وهم يسعون بشكل متزايد وراء فرص عمل خارج قطاع الزراعة. وهذا يؤدي إلى زيادة تدفقات الهجرة، لا سيما هجرة أفراد الأسر الريفية من الذكور، وهو ما يفضي، بدوره، إلى كثرة النساء في الزراعة في أنحاء عديدة من العالم.

تزايد النزاعات والأزمات والكوارث الطبيعية عدداً وحادّة.

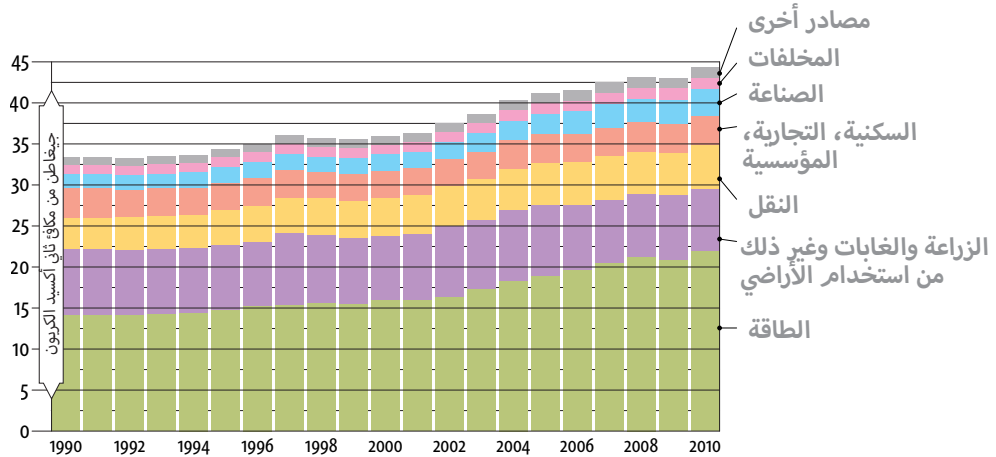
تحد النزاعات والأزمات والكوارث الطبيعية من توافر الأغذية وتتسبب في تعطيل الحصول على الأغذية والرعاية الصحية، وتقوّض نظم الحماية الاجتماعية، ممّا يعيد الكثير من السكان المتضررين إلى دائرة الفقر والجوع، ويؤجج الهجرة لضيق ذات اليد ويزيد من الحاجة إلى المعونة الإنسانية. كما أن النزاعات العنيفة كثيراً ما تميّز الأزمات الممتدة. وفي المتوسط، فإن نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان المنخفضة الدخل التي تمر بأزمة ممتدة أعلى بما يتراوح بين 2.5 و3 مرات ممّا عليه الحال في البلدان الأخرى المنخفضة الدخل.

التحديات

تطرح هذه الاتجاهات مجموعة من التحديات بالنسبة إلى الأغذية والزراعة.

لا يمكن للنظم الزراعية المتسمة العالية بارتفاع المدخلات وبكثافة استخدام الموارد، التي تسببت في إزالة الغابات وندرة المياه واستنزاف التربة وارتفاع مستويات انبعاثات غازات الدفيئة، أن تؤدي إلى استدامة الإنتاج الغذائي والزراعي. ولذلك، ثمة حاجة إلى استحداث نظم مبتكرة تقوم بحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها، وترفع في الوقت ذاته مستوى الإنتاجية. كما أن هناك حاجة إلى عملية تحويلية باتجاه اعتماد نهج شاملة، مثل الزراعة الإيكولوجية والحراثة الزراعية والزراعة الذكية مناخياً وزراعة الصون، تستند أيضاً إلى المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية. ومن شأن التحسينات التكنولوجية، جنباً إلى جنب مع التخفيضات الكبيرة على نطاق الاقتصاد وفي استخدام الوقود الأحفوري في الزراعة، أن تساعد على مواجهة تغير المناخ والمخاطر الطبيعية التي تحدث بكثافة، والتي تؤثر في جميع النظم الإيكولوجية وفي كل مناحي حياة البشر. كما أن هناك حاجة إلى إقامة تعاون أكبر لمنع المخاطر المستجدة والعبارة للحدود التي تهدد نظام الزراعة والأغذية، مثل الآفات والأمراض (انظر الشكل 2).

الشكل 2 الانبعاثات السنوية لغازات الدفيئة من جميع القطاعات



ملاحظة: تشمل "مصادر أخرى" المستودعات الدولية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2016. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة [الموقع الإلكتروني] (على العنوان التالي: www.fao.org/faostat/en/#data/EM). تم الاطلاع عليها في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

إن القضاء على الفقر المدقع وضمان ألا يقع الأشخاص المستضعفون، الذين يحاولون الإفلات من الفقر، في مستنقع الفقر مرةً أخرى، يقتضي اتخاذ تدابير للحد من اللامساواة.

يعني ذلك معالجة أوجه اللامساواة بين البلدان وداخلها، في ما يتعلق بالدخل والفرص وملكية الأصول، بما في ذلك الأراضي. ومن شأن استراتيجيات النمو التي تصب في مصلحة الفقراء والتي تكفل مشاركة الحلقات الأضعف في منافع تكامل الأسواق والاستثمار في الزراعة، أن تحسن دخلهم وفرصهم في مجال الاستثمار في المناطق الريفية وأن تعالج الأسباب الجذرية للهجرة.

لكن يجب على النمو المناصر للفقراء أن يتجاوز الزراعة، من خلال إشراك المناطق الريفية والحضرية على السواء ودعم خلق فرص العمل وتوزيع مصادر الدخل.

ستساعد الحماية الاجتماعية، مقترنةً بالنمو المناصر للفقراء، على مواجهة تحدي القضاء على الجوع ومعالجة العبء الثلاثي لسوء التغذية من خلال نظم غذائية صحية. كما أن القضاء بشكل دائم على الجوع وسوء التغذية والفقير المدقع يتطلب بناء القدرة على الصمود أمام الأزمات الممتدة والكوارث والنزاعات، والحوول دون نشوب النزاعات عن طريق تشجيع التنمية العالمية الشاملة والمنصفة.

إعادة النظر في نظم الأغذية وحوكمتها أمر لا غنى عنه لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

إن النظم الغذائية المنسقة عمودياً والأكثر تنظيماً تتيح أغذية موحدة للمناطق الحضرية وفرص عمل نظامية. ولكن ينبغي مصاحبته باستثمارات مسؤولة واهتمام بسبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة وبالصمة البيئية التي تنطوي عليها سلاسل الإمدادات الغذائية المطولة، وبالأثار المترتبة على التنوع البيولوجي. وينبغي معالجة هذه الشواغل من خلال جعل النظم الغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود.

إن البلدان جميعها مترابطة في ما بينها في طريقها إلى التنمية المستدامة.

يتمثل أحد أكبر التحديات في التوصل إلى حوكمة وطنية ودولية متناسقة وفعّالة، مع أهداف إنمائية واضحة والتزام بتحقيقها. وتجسد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هذه الرؤية - وهي رؤية تتجاوز الفجوة القائمة بين البلدان "المتقدمة" والبلدان "النامية". والتنمية المستدامة تحدي عالمي ومسؤولية جماعية بالنسبة إلى جميع البلدان، وهي تقتضي إجراء تغييرات أساسية في طريقة إنتاج واستهلاك جميع المجتمعات.



المنشور المعنون «مستقبل الأغذية والزراعة:
الاتجاهات والتحديات» متاح على العنوان التالي:
www.fao.org/3/a-i6583e.pdf

للاتصال

Lorenzo Giovanni Bellú
دراسات المنظورات العالمية، رئيس الفريق
إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأغذية والزراعة
LorenzoGiovanni.Bellu@fao.org
www.fao.org/global-perspectives-studies/ar



The future
of food and
agriculture

Trends
and challenges